

التاريخ: ٢٠١٧/٤/١٣

الرقم: د/٥/٢/١١٩

السادة / أعضاء اتحاد وكلاء السيارات المحترمين ،،

تحية طيبة وبعد ،،

مذكرة حول لقاء الاتحاد مع غرفة تجارة وصناعة الكويت

جرى لقاء لوفد من اتحاد وكلاء السيارات يضم السادة :

- محمد فهد الغانم نائب رئيس مجلس الإدارة
- عادل محمد رضا بهبهاتي أمين الصندوق
- رائد يوسف العوضي عضو مجلس الإدارة
- ثنيان فهد الغانم عضو مجلس الإدارة
- نواء متقاعد يعقوب محمد الياسين مدير عام الاتحاد
- عبد الله صالح الشويح مستشار اللجنة الفنية للاتحاد

مع المدير العام لغرفة تجارة وصناعة الكويت السيد/ رباح عبد الرحمن الرباح ، وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٧/٣/٢٩ في مقر الغرفة .

وفي بداية اللقاء رحب مدير الغرفة بضيوفه الكرام معرباً عن سعادته بلقائهم ، ومن جانبه شكر السيد محمد الغانم على حسن الاستقبال ، مبيناً بأن الهدف من وراء هذا اللقاء هو بحث سبل التنسيق والتعاون مع الغرفة لتذليل بعض العقبات والعراقيل التي تواجه اتحاد وكلاء السيارات ، والسعي لحلها مع الجهات المعنية بالدولة . كما أشار إلى أن الاتحاد قد قام مسبقاً بعقد عدد من اللقاءات مع الجهات الحكومية ، وكان آخرها هو: -

١- لقاء مع معالي وزير التجارة والصناعة لمناقشة عدد من المواضيع أهمها المطالبة بتخصيص أراضي للتخزين لوكلاء السيارات.



التاريخ: ٢٠١٧/٤/١٣

الرقم: د/٥/٢/١١٩

٢- لقاء مع مدير عام الهيئة العامة للصناعة لمناقشة أسباب رفع القيمة الإيجارية للقوائم الصناعية على الشركات الأعضاء في الاتحاد ، واعتبار المكاتب الموجودة في تلك القوائم لخدمة المشتري من (تأمين - تمويل - مرور - استراحات) بمثابة تأجير للغير، مع أن الشركة لا تتقاضى منهم أي أجر بل تدفع تكاليف مكاتبهم لتأمين كافة الخدمات للمشتري تحت سقف واحد لتسهيل معاملاتهم .

ومن جانبه نوه السيد/ عادل بهبهاتي إلى مطالبة مؤسسة الموانئ الكويتية لإحدى وكالات السيارات الكويتية بدفع رسوم جمركية تصل إلى ما يقارب ٥% من قيمة صفقة السيارات ، علاوة على رسوم أرضيات أخرى نتيجة تأخير إعادة التصدير، لا سيما وأن هذه الوكالة تعمل وفقاً لترخيص المنطقة الحرة ، وإعفاءها من سداد غالبية تلك المطالبات .

كما نوه بأن هناك العديد من المستثمرين والشركات التي لديها عقود وفق ترخيص المنطقة الحرة تم تجديدها من قبل الهيئة العامة للصناعة ، قبل انتقال المناطق المنصوص عليها رقم (٣١) بقرار من مجلس الوزراء - لجنة الخدمات العامة إلى مؤسسة الموانئ الكويتية ، لتكون المؤسسة هي الجهة الحكومية المعنية عن كافة المسؤوليات القانونية التعاقدية والإجراءات المتصلة بمختلف أنواع الأعمال داخل هذه القوائم .

وتضمنت الإجراءات وقف العمل بأي أختام خاصة بالمنطقة التجارية الحرة داخل حدود ميناء الشويخ ، فضلاً عن عدم إصدار أي نماذج خاصة بأعمال استلام أو تسلّم



التاريخ: ٢٠١٧/٤/١٣

الرقم: ١١٩/٢/٥/د

أو استيراد أو تصدير أي بضائع داخل الميناء على نماذج الإدارة العامة للجمارك ، وعدم اعتماد أي من هذه النماذج التي قد تصدر عن الجهات الحكومية الأخرى تحت مسمى المنطقة التجارية الحرة ، علاوة على عدم استلام أو تصدير أي مكاتب تعمل بمسمى المنطقة التجارية الحرة داخل حدود ميناء الشويخ والأراضي التابعة له ، والتي تم إلغاؤها داخل حدود ميناء الشويخ اعتباراً من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء ، وبموجب هذا القرار سيتحتم على كل من الشركات المعفية من دفع الجمارك بحكم وجودها في هذه المنطقة أن تدفعها من الآن فصاعداً ، ومن الإجراءات التي تم اعتمادها عدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها طلب أو إصدار تصاريح دخول لميناء الشويخ تحت مسمى المنطقة التجارية الحرة ، وبالأحرى عدم استلام أي طلبات من أي شركة ترغب في إصدار تصاريح دخول للميناء ، إذ أن "الموائئ" هي المعنية بتنظيم أعمال الشركات داخل ميناء الشويخ ، باعتباره من ضمن أصولها. هذا ما يخلق إشكالية تتطلب سرعة الحسم ، حيث أن هناك عدد من الشركات التي تطالب بالتعامل معها وفقاً لترخيص المنطقة الحرة ، فيما تصر المؤسسة على التعامل وفقاً للإجراءات العادية ، وأشار السيد / عادل بهبهاني إلى أن تأخير حسم تلك الإشكاليات يتسبب في خسائر كبرى للمستثمرين ويصرف جهد المؤسسة عن أهدافها الاستراتيجية في تطوير وتحسين الخدمات في الموائئ.

ومن جهة أخرى أفاد السيد / رباح الرباح بأن الغرفة قد قامت بحصر أهم العقبات والعراقيل التي يعاني منها القطاع الخاص في قطاع المناولة والخدمات اللوجستية والجمركية بدولة الكويت، وقد تم حصر هذه العراقيل بناء على توصية لجنة التجارة والنقل المنبثقة عن مجلس إدارة الغرفة في اجتماعها الأول لعام ٢٠١٧.

كما أن الغرفة قد التقت بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٧ بمعالي السيد / ياسر حسن أبل وزير الدولة لشئون الإسكان ووزير الدولة لشئون الخدمات وخلال اللقاء استعرضت



التاريخ: ٢٠١٧/٤/١٣

الرقم: د/٥/٢/١١٩

الغرفة أهم هذه العقبات والعراقيل التي يعاني منها القطاع الخاص في هذا الشأن ، حيث تم تزويد معالي الوزير بنسخة من مذكرة الغرفة حول تطوير قطاع المناولة والخدمات اللوجستية والجمركية بدولة الكويت، بالإضافة إلى نسخة عن الدراسة التي أعدتها مجلة " الايكونوميست " نحو تعزيز التيسير التجاري في الكويت.

هذا وقد أكدت الغرفة خلال اللقاء على ضرورة تنفيذ أربعة أمور أساسية لا تحتمل التأجيل في إصلاحها وعلاجها وهي كالتالي:

- ١- إنشاء مراكز توثيق جمركية في كافة منافذ الدولة .
- ٢- الإسراع في إعادة تنظيم العمل في المنطقة الحرة رقم (١ ، ٣) .
- ٣- إيجاد حرم جمركي في ميناء الشويخ يشتمل على رمبات تفتيش مجهزة وحديثة .
- ٤- تشغيل الرافعات الجسرية في ميناء الشويخ للعمل بكامل طاقتها الاستيعابية مع الحرص على عمل صيانة دورية لها لتجنب الأعطال .

أشاد معالي الوزير مساهمات ودور الغرفة في هذا الشأن ، كما نوه إلى أنه قد أبلغ رئيس مجلس الوزراء بضرورة تطوير هذا القطاع الحيوي ، لاستعادة الدور الريادي والإقليمي لدولة الكويت ، مؤكداً بأنه ستولى الاهتمام بهذه الدراسة القيمة والسعي على تذليل هذه المعوقات مع الجهات المعنية بالدولة . كما أشار معاليه إلى أنه يتم حالياً تشكيل مجلس إدارة جديد لمؤسسة الموانئ الكويتية يأمل من خلاله تحقيق الأهداف المرجوة من تطوير ذلك القطاع الحيوي .

Union Of Automobile Agents



اتحاد وكلاء السيارات

التاريخ: ٢٠١٧/٤/١٣

الرقم: د/٥/٢/١١٩

وبناء على هذا الاجتماع تم توجيه دعوة لحضور اللقاء مع أعضاء لجنة التجارة والنقل وذلك يوم ٢٠١٧/٤/٥ لمناقشة المعوقات والعراقيل التي تواجه قطاع السيارات.

وفي نهاية اللقاء أكد على دعم الغرفة الكامل وفق إمكانياتها المتاحة ، لكل ما يصب في تيسير وتسهيل انسياب البضائع ، معرباً عن خالص الشكر والتقدير لهذا اللقاء المثمر الذي سيصب في نهاية المطاف في مصلحة دولة الكويت ، وإحياء الدور المحوري للقطاع الخاص في خطة التنمية.

مدير عام الاتحاد
اللواء المتقاعد يعقوب محمد الياسين



نسخة = للحفظ .